إلى تحسن أوضاع المرأة العربية القانونية وبالتالي إستقرارالأسرة واستقرار المجتمع.

٢. هذا السؤال يستبطن موقفاً مسبقاً ويطلب «أفضل جواب على هذا الإتهام»! ماذا لو كنت أوافق (من وصفهم السؤال) بالقوى المحافظة الرأي؟ ... على كل، لا شك في تأثر الحركات النسائية العربية «بالحركة النسوية الغربية»، خاصة وأنها، كما ذكرت سابقاً، نشأت نتيجة الاتصال بالغرب والتفاعل معه، والنموذج الواقعي للمرأة «المتحررة» لم يكن سوى نموذج المرأة الغربية.

أما مدى هذا التأثر ومساحته وإستمراريته فيختلف بين حركة وأخرى وبين مجتمع وآخر، ويعود أيضاً إلى إرتباطات المنظمات النسائية الفكرية والسياسية والمادية أحياناً...ولا بد من الإشارة إلى أن مسار الحركة النسوية الغربية مختلف تماماً عن مثيلتها العربية. في الغرب نشأت الحركة إثر عوامل متعددة أهمها الثورة الصناعية والمتغيرات الإقتصادية والإجتماعية التي أسفرت عنها، والحروب العالمية وما خلفته من نتائج مدمرة على بنية الأسرة والمجتمع، والاتجاهات الفكرية والفلسفية التي تبلورت أواسط القرن العشرين، خاصة الفلسفة الوجودية، ما جعل النسوية الغربية تتشكل وفق سيرورة متواصلة، أنتجتها عدة عوامل تضافرت مع بعضها، فكان وجود التيار النسوي نتيجة منطقية لهذه العوامل. وبالطبع لم يكن تياراً متجانساً إذ كان فيه العديد من الأطياف والإتجاهات منها المتطرف ومنها المعتدل، وإن كان يتعرض منذ سنوات عديدة إلى إعادة نظر ومراجعة تجعل نجم هذا التيار (خاصة جانبه المتطرف) يسعى إلى الأفول.

إلا أن الحركات النسائية العربية –كما العديد من الامور في مجتمعاتنا – نشأت تأثراً بما سعت إليه المرأة الغربية وحققته. لم تمرّ المجتمعات العربية بظروف مماثلة لماحصل في الغرب، لم يكن لدينا سيرورة متواصلة أنتجت شيئاً ما، بل دائماً هناك تأثر وتقليد تحت وطأة الشعور بتفوق النموذج الغربي وضرورة محاكاته.... ولحد الآن القليل القليل من المنظمات النسائية العربية من ينجو من آفة التقليد والمحاكاة. كما أن العديد منها ما زال يشكل إمتداداً للفكر الأبوي الذكوري ولا علاقة له بالإتجاه النسوي المعروف لا من قريب ولا من بعيد!

٣. إن الحركات الإسلامية ليست واحدة كما أن الحركات النسائية ليست واحدة. إن هناك العديد من الإتجاهات المختلفة التي تتراوح بين أقصى السلفية والتخلف وبين أقصى الإنفتاح والعيش بروح العصر.

إن السبب الاساسي، برأيي، لانتشار الحركات الدينية كان فشل المشاريع السياسية القومية والإشتراكية، وعدم تمكنها من تحقيق ما أعلنته من شعارات وأهداف. كما أن الصراع العربي الإسرائيلي واستمرار انحياز الغرب، ولا سيما أميركا، كلياً نحو إسرائيل، أفقد الشعوب العربية كل ثقة لها بالآخر، وجعلتها تتقوقع أكثر فأكثر حول هويتها الماضوية، تأنس بها وتلوذ بها من وطأة الواقع القاسي والضاغط... حين يفقد الفرد العربي كل أمان في حياته حتى في معيشته اليومية، حين يفقد حريته في التعبير عن رأيه وفي نفس الوقت يرى الظلم يتجسد أمامه في كل ما حوله، لا يجد له ملاذاً آمناً في غير الدين، والواقع أن الآخرين (الأنظمة والحكام وقوى الاستعمار الجديد) لم يتركوا له سوى هذا الهامش للإستمرار في الحياة والشعور بالوجود. أما هل هذا الإحياء الديني يهدد الحركة النسائية العربية؟ فهذا مرتبط بالحركة نفسها، إذا بقيت نخبوية ونأت بنفسها عن نبض الشارع وهموم الناس، فمن الطبيعي أن تنعزل وتفشل.

أما إذا حاولت تفهم الجوانب الايجابية للإحياء الديني وتحاورت مع ناشطات إسلاميات حول المسائل التي تهم المرأة، فإن هذا الأمر سيسفر عن نتائج هامة، وسنرى أن في الإسلام إمكانات كبيرة وهامة لتحصيل حقوق المرأة، وذلك تبعاً لرؤية ومنهج من يقرأ الإسلام ويقرأ موقفه من المرأة، وهذا الأمر لا يمكن أن يحصل إلا من الداخل... وعن طريق الحوار وليس التنافر والتباعد.

٤. إن تعدد الأعمال والإختصاصات في الحركة النسائية العربية ليس سلبياً بل هو أمر صحي وضروري، وبذلك تخرج الحركة النسائية من الكلام إلى العمل ميدانياً على الأرض، خاصة أن قضية المرأة متداخلة في عدد من القطاعات ولا يمكن عزلها كعنصر وحيد في المجتمع، كما أن واقع مجتمعاتنا العربية صعب ومؤلم ويحتاج إلى الكثير من الجهود لدفعه نحو الأمام.

٥. طبعاً إصلاح قانون الأسرة وإجراء التعديلات اللازمة على قوانين الأحوال الشخصية، لا بد أن يكون من أولويات الحركات النسائية العربية. ولكن بشرط التعاون مع كل الاطراف والإبتعاد عن الاستفزاز، والعمل بشكل مدروس ولا يخالف الشريعة الإسلامية. وليس في كلامي أي تناقض، نستطيع تحقيق الكثير دون أن نقع في محظور مخالفة الإسلام. ولدينا تجارب هامة كما في إيران حيث تمكنت المرأة من الحصول على حقوق لا تحلم بها المرأة العربية، وكل ذلك في إطار نظام اسلامي.... وهناك العديد من التفاصيل التي لا يتسع المجال لذكرها هنا.

٦. إذا أرادت الحركات النسائية العربية أن تصبح متآلفة مع محيطها وفاعلة فيه، لا بد لها من الانفتاح على الحركات النسائية في البلاد الإسلامية غير العربية للإستفادة من تجاربها، وللخروج من حال المراوحة التي تعاني منها مجتمعاتنا العربية فيما يتعلق بالمرأة، وعدم تحقيق إنجازات ذات بال. ففي الباكستان وتركيا وبنغلاديش وأندونيسيا توصلت المرأة إلى تبوأ منصب رئاسة الوزارة وإلى ترؤس الاحزاب السياسية الموالية والمعارضة، وهذا لا نجده لحد الآن في أي بلد عربي، كما أن الانجاز الهام الذي تحقق مؤخراً في إيران على صعيد تطوير قوانين الأحوال الشخصية –كما ذكرت من قبل – يشكل نموذجاً يحتذى به وتجربة يستفاد منها أيما استفادة. ولا مانع من مراكمة التجارب الشرقية والغربية والاستفادة منها معاً، بشكل يحفظ خصوصية مجتمعاتنا الثقافية وينفتح على منجزات الحداثة الغربية.

٧. من الطبيعي أن تكون القيادات في الحركات النسائية العربية من المتعلمات وسكان المدن والمنتميات إلى الطبقات الوسطى والعليا، لسبب أساسي وهو أن النضال لا يمكن أن يحصل إلا إذا ترافق مع العلم والوعي والإنفتاح الفكري وهذا ما يوجد بين متعلمات المدن اكثر من غيرهن. وفي مرحلة السبعينات والثمانينات بدأ التعليم ينتشر بشكل أوسع بين الفتيات العربيات، وطبعاً عقد التسعينات شهد أكبر نسبة تعليم للإناث (طبعاً ما زالت تتفاوت بين بلد عربي وآخر) ما يؤدي حكماً إلى نشوء فئة جديدة من الناشطات في الحركة النسائية. ولكن للأسف برغم التقدم الذي حصل فما زالت نسبة الأمية كبيرة جداً في العالم العربي خاصة لدى الإناث في المناطق الريفية. أما ما الذي يمنع إنتشار النضال إلى سائر الطبقات؟ لا يمكن للمرأة حيث تكون مسحوقة تحت وطأة الجهل والفقر أن تفكر في «ترف النضال» لتحصيل الحقوق، إنها تحتاج – كما الرجل– إلى الحد الادنى من العيش الكريم واللائق بأي انسان.

ولا يبدو أن هذا الأمر سيتحقق في المدى المنظور، خاصة في ظل هجوم العولمة الإقتصادية ووصفات صندوق النقد الدولي التي تلغي أية ضمانات إجتماعية وتترك المواطن يواجه مصيره وحده. ومن أخطر نتائج هذا الإتجاه القضاء على الطبقة الوسطى وانحصار المجتمع في طبقتين: أغنياء مترفين غير مبالين بما يحصل حولهم وفقراء مسحوقين لا يكادون يعلمون ما يجري حولهم. والطبقة الوسطى عادة هي الأكثر استقراراً وأكثر نشاطاً وحيوية... في ظل ما يجري اليوم لست متفائلة كثيراً.

٨. إن الحركات النسائية العربية ليست سوى صورة عن الحياة السياسية والثقافية (إن وجدت) في العالم العربي، فالأحزاب سواء كانت موالية ام معارضة هي ذات قيادات غير منتخبة، وبالتالي تمارس السلطة بطريقة ديكتاتورية، ولا أدري إذا كان بمقدور القيادات النسائية أن تتجاوز الواقع المحيط بها وتسعى لتكون أكثر ديموقراطية، إذا أرادت الريادة والفاعلية... عليها أن تكون كذلك.

٩. يدهشني تبني العديد من الحركات النسائية العربية لمفهوم الجندر دون مناقشة، وأظن أنه يستحق الكثير منها (اي المناقشة) سيما وأنه ينتمي إلى ثقافة مختلفة تماماً عن ثقافتنا ونتاج مرحلة ما بعد الحداثة في الغرب حيث حصل سقوط كل الثوابت وكل الافكار وكل القيم، وتم ترك الإنسان يتخبط في محيط من الفراغ المعنوي والقيمي... إن تبنيه يمثل قفزاً فوق كل خصوصياتنا الثقافية ويزيد من عزلة الخطاب النسائي العربي.

١٠. لا أدري ما هي سياسات الحركة النسائية العربية تجاه الاقليات، ولم أرصد هذا الأمر وليس لدي معلومات عنه. أما كيف يجب أن تكون هذه السياسات؟ ينبغي ألا تختلف عن العمل في أوساط الاكثرية، فمشاكل المرأة واحدة وقضيتها متشابهة سواء لدى الاكثرية أم الأقلية، مع الأخذ بعين الإعتبار إن الإقليات غالباً ما تعاني من عزلة ومن تمييز سواء كانت أقليات دينية أم عرقية أم قومية. وأظن أنه إذا تحسنت أمور المرأة في المجتمع ككل أو إذا حصل إصلاح في القوانين فإن ذلك سوف ينعكس إيجاباً على الجميع.

١١. كما قلت في البداية لا توجد حركة نسائية عربية واحدة بل حركات متعددة. والجدير بالذكر أن مصطلح «حركة نسوية عربية» يختلف عن «حركة نسائية عربية» فالنسوية هي Feminisme وهو الإتجاه الذي نشأ في أوروبا وتحدثت عنه قبل قليل (في الاجابة عن السؤال الثاني) ويتميز بتأكيد المساواة بين المرأة والرجل، وأحياناً يرى البعض تفوق المرأة على الرجل ويدعون إلى «تأنيث» العالم...طبعاً، ليست كل الحركات والجمعيات النسائية في العالم العربي ترى ذلك، فبعضها لا يعتقد بالمساواة ويرفض الفكرة من أساسها. لا يوجد برأيي «وحدانية عربية» والتعميم لا يفيد في تحقيق الإنجازات. صحيح أن قضية المرأة العربية هي واحدة من حيث المعطيات الأساسية ولكن قد تختلف المقاربة ووسائل العمل، كما قد تختلف الاولويات بين بلد عربي وآخر.

١٢. الأثر الذي تركه «عقد الأمم المتحدة من أجل النساء» كان محصوراً بداية بالجهات الرسمية التي تتولى النطق باسم المرأة العربية والمشاركة في المؤتمرات المتعددة وعلى رأسها مؤتمر بكين، ما أدى إلى القيام ببعض الدراسات والإحصاءات. اليوم بدأت الدائرة تتسع وبدأ تحريك بعض المفاهيم وبعض القضايا كقضية العنف ضد المرأة والصحة الإنجابية وغيرها.

ولكن برأيي علينا أن نكون حذرين، لأن أولويات المنظمات الدولية قد تختلف عن أولوياتنا، وكذلك نظرتهم لقضية المرأة التي هي نتاج المجتمعات الغربية بالدرجة الأولى. لذا لا ينبغي أن نردد كل ما يقولونه بطريقة ببغائية، ولا أن نمتثل تلقائياً